الاندماج ضمن سلاسل القيمة العالمية كآلية لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

Integration within global value chains as a mechanism to support the SME sector in Algeria

روضة جديدي *

مخبر الاقتصاد السياسي PEDAA ، جامعة الوادي – الجزائر

Raouda-djedidi@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2022/03/26 تاريخ القبول للنشر: 2022/04/28 تاريخ النشر: 2022/05/10

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى طرح آلية حديثة يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلالها استغلال مؤهلاتها وقدراتها التنافسية وإيجاد فرص للاندماج في السوق الدولية عبر الانضمام الى سلاسل القيمة العالمية وزيادة صادراتها خاصة في القطاع الصناعي.واسفرت النتائج المتوصل اليها عن ان قطاع المؤسسات الصغيرة المتوسطة لا يرقى للمنافسة بسبب صغر حجم هذه المؤسسات وكون اغلبها ينشط في قطاع الخدمات.لكن تبقى المؤسسات العاملة في الصناعات الخفيفة مثل المواد الكيماوية وتكرير مشتقات النفط،منتجات المناجم،المنتجات الغذائية .....وغيرها تشكل فرصة امام هذا القطاع لتعزيز وجوده في السوق العالمية.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سلسلة القيمة، سلاسل القيمة العالمية، جزائر.

تصنيف JEL: O19، F15.

Abstract:

This study aimed to present a modern mechanism through which small and medium enterprises can exploit their qualifications and competitive capabilities and find opportunities to integrate into the international market by joining global value chains and increasing their exports, especially in the industrial sector.

The results obtained showed that the sector of small and medium enterprises is not up to competition due to the small size of these enterprises and the fact that most of them are active in the service sector. And others constitute an opportunity for this sector to enhance its presence in the global market.

Keywords: Small and medium enterprises; value chain; global value chains; Algeria.

Jel Classification Codes: O19; F15.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في اقتصاديات العديد من الدول سواء النامية أو المتقدمة وذلك لكونها القوة المحركة للإقتصاد والمصدر التقليدي لنموه وتطوره ، حيث تساعد هذه المؤسسات على تحقيق نمو اقتصادي متواصل ومتوازن يسمح بخلق العديد من فرص العمل وزيادة الدخل وتنويعه وزيادة القيمة المضافة،وتنويع الصادرات.

هذا وقد سجلت السنوات الاخيرة اهتماما متزايدا من قبل العديد من الدول بهذا النوع من المؤسسات نظرا لما تتميز به من خصائص ومزايا لاتتوفر في المؤسسات الكبيرة الحجم، كما انها قادرة على النشاط في مجالات لا تتوجه اليها المشاريع الكبيرة وهذا ما يجعلها تمثل وسيلة مرنة للتجاوب مع الاوضاع الاقتصادية سريعة التغير.

وقد تعددت الادوات والآليات التي من شانها دعم وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكثيف نسيجه مثل حاضنات الاعمال،المشاتل ،العناقيد الصناعية..... وغيرها.

ويعتبر اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن سلاسل القيمة العالمية آلية جديدة يمكن ان تشكل فرصة بالنسبة اليها للتطور والنمو والدخول للاسواق العالمية عبر مشاركتها في مرحلة إنتاجية ضمن سلسلة انتاج موزعة على عدة مؤسسات في دول مختلفة.

1.1 إشكالية البحث: بناءا على ماسبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى جاهزية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للاندماج ضمن سلاسل القيمة العالمية وماهي انعكاساتها على قدرتها التنافسية؟.

2.1 الأسئلة الفرعية: للاحاطة بموضوع البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتجزئتها الى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بسلاسل القيمة العالمية؟.
- هل استطاعت الجزائر عبر الهيئات والبرامج التي اطلقتها من ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟.
- ماهي مزايا ربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسلاسل القيمة العالمية؟.

3.1 الفرضيات: للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- يشير مفهوم سلاسل القيمة العالمية الى المشاركة في سلسلة إنتاجية تشترك فيها عدة مؤسسات في دول مختلفة من العالم لتقديم منتج او خدمة ما؛
- ان هيئات وبرامج الدعم المستحدثة ساهمت في تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون وجود مساهمة حقيقية في القيمة المضافة؛
- يتيح المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة الاشتراك في انتاج السلع والخدمات التي تمتلك فيها مزايا نسبية.وبالتالي تعزيز قدراتها التنافسية .

4.1. أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعد قطاع واعد تنتظر منه الحكومة الكثير لدعم السوق الوطنية بمنتجات قد تساهم في تخفيض فاتورة الوادرات.

كما تبرز أهمية هذه الدراسة في طرحها لآلية جديدة يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستعانة بها لفرض وجودها في السوق الدولية وتعزيز قدراتها التنافسية.

5.1أهداف البحث: نهدف من خلال هذا البحث الى الوصول الى مايلي:

- ❖ التعرف على مفهوم سلاسل القيمة العالمية؛
- ❖ تشخيص لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؛
- ❖ ابراز أهمية ربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسلاسل القيمة العالمية واثر ذلك على تنافسيتها؛
- ❖ تسليط الضوء على عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

6.1. منهجية البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات استخدمنا المنهج الوصفي وكذا التحليلي لتحليل البيانات والجداول والاشكال .

2. واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في اقتصاديات العديد من الدول سواء النامية أو المتقدمة وذلك لكونها القوة المحركة للإقتصاد، حيث تساعد هذه المؤسسات على تحقيق نمو اقتصادي متواصل ومتوازن يسمح بخلق العديد من فرص العمل وزيادة الدخل وتنويعه وتحقيق التوازن الجهوي.

وفيما يلي سنتعرف على مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور تعدادها.

2. 1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

عرف المشرع الجزائري المؤسسة الصغيرة والمتوسطة سنة 2000 وذلك تزامنا مع توقيع الجزائر على الميثاق العالمي حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وتم اعتماد تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها " كل مؤسسة إنتاج سلع/ خدمات تشغل من 01 إلى 250 عامل ولايتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، كما تتوفر على الاستقلالية بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " . والجدول الموالي يوضح تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي:

الجدول (01) تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبقا للقانون الجزائري

المعيار/ نوع المؤسسة	المصغرة	الصغيرة	المتوسطة
عدد العمال	9-1	49-9	250-50
رقم الأعمال	20-1 مليون دج	200-20 مليون دج	200 مليون-2 مليار دج
مجموع الحصيلة السنوية	10-1 ملايين دج	100-10 مليون دج	100 مليون-500 مليون دج

المصدر: القانون رقم 18-01 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 77، ص 5-6 .

وقد اصدرت الوزارة الوصية القانون 17-02 التي تضمن في مادته الخامسة تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "بأنها كل مؤسسة مهما كانت طبيعتها القانونية –انتاجية/خدماتية –تشغل من01الى250 عامل.ولا يتجاوز رقم اعمالها السنوي 4مليار دينار أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1مليار دج وتستوفي معايير الاستقلالية.

والجدول الموالي يوضح تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي :

الجدول (02) تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبقاللقانون02/17

المعيار/ نوع المؤسسة	المصغرة	الصغيرة	المتوسطة
عدد العمال	9-1	49-9	250-50
رقم الأعمال(دينار)	أقل من 40 مليون دج	لايتجاوز400 مليون دج	400 مليون-4 مليار دج
مجموع الحصيلة السنوية	أقل من20 مليون دج	أقل من200 مليون دج	200 مليون-1 مليار دج

المصدر: المادة 8،9،10 من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 2017/01/10 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 02، 11جانفي2017ص 05.

2.2 . تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا هاما في السنوات الأخيرة خاصة بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 12ديسمبر 2001 الذي يمثل نقطة تحول نحو اهتمام الدولة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،وقد تزامن ذلك مع اطلاق برامج الانعاش الاقتصادي(برنامج دعم الانعاش الاقتصادي-البرنامج التكميلي لدعم النمو-برنامج توطيد النمو الاقتصادي) التي اعطت دفعا قويا لهذا القطاع وساهمت في تكثيف نسيجه. والجدول الموالي يوضح تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في الفترة مابين (2001-2018):

الجدول(03) تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001-2018)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد المؤسسات	245348	261853	288577	312959	342788	376767
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
عدد المؤسسات	410959	519 526	625069	619072	659309	687386
السنوات	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**
عدد السنوات	747387	777816	934569	1022621	1141863	1193339

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على نشريات المعلومات الاقتصادية الصادرة عن الوزارة الوصية.

يلاحظ من خلال الجدول زيادة في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرجع هذا التطور الى الوتيرة المتسارعة في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وذلك نتيجة الحوافز التمويلية التي وضعتها الدولة في اطار سياستها الرامية الى تشجيع الاستثمار في هذه المؤسسات عبر هيئات متخصصة مثل ANGEM ANSEJوCNAC،بالإضافة الى امتيازات اخرى جبائية وشبه جبائية التي تمنحها كل من وكالة دعم وتشغيل الشباب ANSEJ،و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI.

لكن تجد الإشارة الى ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم انشائها خلال الفترة مابين 2001-2015 اغلبها ينشط في قطاعي البناء والاشغال العمومية والخدمات اللذان يشكلان مايفوق 82% والباقي يوزع على القطاعات الأخرى بنسب متفاوتة. ويرجع الارتفاع المسجل في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع البناء والاشغال العمومية الى الاستثمارات الضخمة التي اطلقتها الدولة في اطار برنامج الانعاش الاقتصادي التي شجعت الافراد على انشاء مؤسسات في هذا المجال .اما الارتفاع المسجل في قطاع الخدمات فيمكن ارجاعه الى ان النشاط الخدماتي لايتطلب رؤوس اموال كبيرة كما ان معدلات الربح فيه مرتفعة.

3. الهيئات والبرامج المستحدثة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.3.الهيئات الحكومية: لقد ظهرت في الجزائر العديد من الهيئات التي أخذت على عاتقها مسؤولية دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كان أهمها:

- **وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** لقد جاء انشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تماشيا مع الاصلاحات التي خاضتها الجزائر منذ الثمانينات والتي أعادت الاعتبار للمؤسسات الخاصة مما سمح ببروز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وهذا ما استدعى انشاء وزارة مكلفة بهذا القطاع وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 211-94 المؤرخ في 18 جويلية 1994 والتي حددت أهدافها بداية بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم وسعت صلاحياتها طبقا للمرسوم 190-2000 المؤرخ في 11 جويلية 2000 فأصبحت مكلفة بالمهام التالية: (الجريدة الرسمية، 2000)

- حماية طاقات المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الموجودة وتطويرها.
- ترقية استثمارات الشراكة ضمن قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- اعداد الدراسات الاقتصادية والقانونية لترقية وتنظيم هذا القطاع.
- ترقية وسائل تمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- اعداد النشرات الاحصائية اللازمة وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع.

- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "Ensej"**: أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996،والذي منح الوكالة مهام التنظيم والتسيير العملي لجهاز دعم تشغيل الشباب،حيث تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشباني من خلال انشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات إلى جانب تقديم الدعم والاستشارة لمستحدثي هذه المؤسسات ومتابعة مسار التركيب المالي وتعبئة القروض لمشاريعهم طيلة مدة تنفيذ المشروع.

- **وكالة ترقية ودعم الاستثمارات "Apsi" والوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار "ANDI"**

أولا: وكالة ترقية ودعم الاستثمارات "Apsi": أنشأت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، وهي هيئة حكومية أسست في شكل شباك وحيد يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار، وتقوم الوكالة بمساعدة المستثمرين على إعداد التصريحات الخاصة بالاستثمار وذلك بتوفير كل المعطيات والمعلومات ذات الطابع الاقتصادي التقني، التشريعي والقانوني الخاصة بنشاطاتهم كما تعمل على إفادتهم بمختلف الطرق للحصول على الإعانات المقدمة من طرف الوكالة. (داودي، 2011، صفحة 85)

ونتيجة للصعوبات والعراقيل التي واجهت عمل هذه الوكالة تم استبدالها بالوكالة الوطنية للاستثمار ANDI في سنة 2001.

ثانيا: الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار "ANDI":[2] تم انشاء هذه الوكالة بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم و متابعة الاستثمار " APSI" وذلك في 20 أوت 2002. وتعتبر هذه الوكالة

[2] الامر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 2001/08/20،الجريدة الرسمية العدد 47 الصادر في 2001.

أداة مهمة للتعريف بفرص الاستثمار القائمة واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة،وتتولى هذه الوكالة القيام بالمهام التالية:

- ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- تسهيل الاستثمار وتبسيط الاجراءات إلى أقصى الحدود الممكنة تجاه المستثمرين.
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم وتزويدهم بكل الوثائق الادارية الضرورية لإنجاز استثماراتهم.
- المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار.

❖ **المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** (داودي، 2011): وهو جهاز استشاري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجمعيات المهنية من جهة والهيئات والسلطات العمومية من جهة أخرى ويتولى هذا المجلس القيام بالمهام التالية:

- ضمان الحوار الدائم والتشاور بين السلطات والشركاء الاجتماعيين بما يسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع.
- تشجيع وترقية انشاء الجمعيات المهنية وجمع المعلومات بمنظمات أرباب العمل أو الجمعيات المهنية.

❖ **لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية "CALPI"**: أنشأت سنة 1994 وهي لجان مكلفة بتوفير الاعلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي والمواقع المخصصة لإقامة المشروعات وتقديم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

❖ **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**: هي منظومة جديدة للقرض المصغر دخلت حيز التطبيق سنة 2004 وتتولى هذه الوكالة الاشراف على صندوق الضمان التعاضدي للقرض المصغر والذي يعتبر آلية جديدة لضمان القروض التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية للمستفيدين من القروض المصغرة.

❖ **صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "FGAR"** (WWW.Fgar.dz, 2016) : انشيء هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 الموافق لـ11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض،وهو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية،وانطلق هذا الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004.

يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك. ويقوم الصندوق بمنح الضمانات للمشاريع الاستثمارية المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتجديد التجهيزات الانتاجية وعمليات التوسيع الخاصة بالمؤسسات النشطة. كما يعطي الأولوية للمشاريع التي تساهم في استخدام المواد الأولية المنتجة بالجزائر وكذا المؤسسات التي تقوم بخدمات انتاجية وتوفر منتوجات وبالتالي توفر قيمة مضافة تساهم في خفض الواردات. (جديدي، 2007، صفحة 54)

وتتراوح نسبة الضمان بين 10 و 80 % من القرض البنكي،وتحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض ودرجة المخاطرة وتصل المدة القصوى للضمان إلى 7 سنوات.

- **صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :** أنشئ صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19 أفريل 2004، برأسمال يقدر بـ 30 مليار دينار،وهو عبارة عن شركة ذات أسهم ،حيث بدأ نشاطه الفعلي في بداية 2006،ويهدف الصندوق إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الاستثمارات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسات وتوسيعها،حيث يكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان 50 مليون دينار (بن زاوي،براق، 2007).

مع العلم ان المستفيد من هذا الضمان هو البنوك والمؤسسات المالية المساهمة في الصندوق.

2.3.برامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

ان المجهودات التي بذلتها السلطات العمومية من أجل ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى المستوى الذي تفرضه التحديات الكبرى تجسدت في اطلاق العديد من البرامج كان أهمها:

- **برنامج ترقية المناولة والشراكة:** تعتبر المناولة والشراكة الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني،وتدعيما للتنظيم الموجود لنشاط المناولة تم تأسيس المجلس الوطني لترقية المناولة،يلتقي فيه المناولون والشركات الصناعية الكبرى لتنمية المناولة الصناعية،وتعزيز عمليات الشراكة بين القطاع الوطني الخاص والعام،وكذا مع الشركاء الأجانب كما تم تنصيب مختلف الهياكل التنظيمية المكونة لهذا المجلس (المادتين 20،21).

ونظرا لأهمية نشاط المناولة ودورها في تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد قامت الوزارة بعمل تحسيسي اتجاه المتعاملين الاقتصاديين للاندماج في فضاءات ترقيتها مثل بورصات المناولة والشراكة الجهوية المتواجدة حاليا (بتييش، 2003).

- **برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها:** (madaoui, 2011) وقد استفادت الجزائر في اطار هذا البرنامج من تمويل من طرف الاتحاد الاوروبي يقدر ب 62900000 اورو. ويضم هذا البرنامج :

- **البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية:**لقد شرع في تنفيذ اولى عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 1999 في اطار التعاون مع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، حيث قامت هذه الاخيرة بتقديم مساعدات مالية للجزائر قدرت ب 1.000269 دولار،وتمت الانطلاقة الفعلية لهذا البرنامج في سنة 2001 ،وقد خصص لتأهيل المؤسسات الصناعية التي تشغل أكثر من 20 عاملا وذلك بهدف تعزيز تنافسيتها الصناعية . ويقدر المبلغ المخصص لتمويل هذا البرنامج ب 4ملايير دج يخصص منه مبلغ مليارى دج لتأهيل هذه المؤسسات،اما المبلغ المتبقي فيخصص لتحديث واعادة تأهيل المناطق الصناعية (فاتح، 2013)

وهذا المبلغ جزء منه يقدم للمؤسسة من اجل تغطية نفقاتها الخاصة بتشخيص وضعيتها وتأهيل المسيرين والعمال وتدريبهم والجزء الآخر يوجه لهيئات الدعم لتحسين بيئة الاعمال وتطوير المناطق الصناعية.

- **البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** وخصص هذا البرنامج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل اقل من 20 عاملا.وفي شهر فيفري 2007 أعلنت الوزارة عن الانطلاق الرسمي لتنفيذ هذا البرنامج الذي يمتد على مدى 10 سنوات،ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويندرج هذا البرنامج في اطار

تنفيذ القانون التوجيهي رقم01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر2001 المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما في المادة 18منه.

وقد تم اعداد هذا البرنامج لمواجهة متطلبات تحرير المبادلات بين الاتحاد الاوروبي والجزائر وذلك بجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على مواكبة التطور التكنولوجي في الاسواق وتحسين تنافسيتها على مستوى الاسعار والجودة والإبداع .

ويشمل برنامج التأهيل جانبين: الاول يتمثل في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحديث انماط التسيير والإدارة وتحديث وسائل الانتاج المتقادمة وطرق الانتاج المستخدمة،بينما الجانب الثاني يتمثل في تأهيل محيط المؤسسة لتكون اكثر استجابة لنموها وتطورها واستمرارها ويشمل المحيط القانوني والإداري والمالي والمصرفي والجبائي.....وغيرها

- **برامج التعاون الدولي**: ان ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يمكن ان يتحقق بصورة كلية دون وجود شراكة وتعاون دولي اللذان يحققان لها الدعم والمساندة اللازمين.

وفي اطار الشراكة تم وضع عدة برامج للتعاون الثنائي مع الشركاء الأجانب من أجل تنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التكوين والاستشارة،ومن أهم هذه البرامج:

- برنامج التعاون الجزائري-الألماني
- برنامج التعاون الجزائري والاتحاد الأوروبي "برنامج ميدا"
- برنامج تنمية وتطوير بورصات معالجة المعلومات
- التعاون الجزائري الكندي
- التعاون الجزائري الاسباني
- التعاون الجزائري الجنوب افريقي

4.سلاسل القيمة العالمية كمدخل لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد برز في العقود الاخيرة مفهوم جديد يطلق عليه سلاسل القيمة العالمية، والذي ظهر نتيجة تنامي التحرير التجاري وانخفاض تكاليف النقل وارتفاع المبادلات في السلع الوسيطة والتي تعد مدخلات لعمليات الإنتاج، مما أدى الى تجزؤ عمليات الانتاج جغرافيا عبر عدة دول أو شركات بهدف تقليل التكاليف وتعظيم المنافع الناجمة عن التخصص وفقا للميزة النسبية.

1.4 مفهوم سلاسل القيمة العالمية:

- **تعريف سلسلة القيمة**: هي نموذج يقوم بتجزئة أنشطة المؤسسة إلى مجموعات بغرض فهم وتحليل هذه الأنشطة والتعرف على المصادر الحالية والمحتملة لتحقيق ميزة تنافسية تمنحها طريقة لخلق قيمة للمستهلك أفضل من منافسيها. ويتم تقسيم أنشطة المؤسسة بحيث تضم جميع مراحل انتاج السلع والخدمات بداية من التصميم حتى وصولها للمستهلك النهائي.

(abdul-nour, 2010, p. 354) .والشكل الموالي يوضح سلسلة قيمة مبسطة:

الشكل (01) يوضح سلسلة قيمة مبسطة

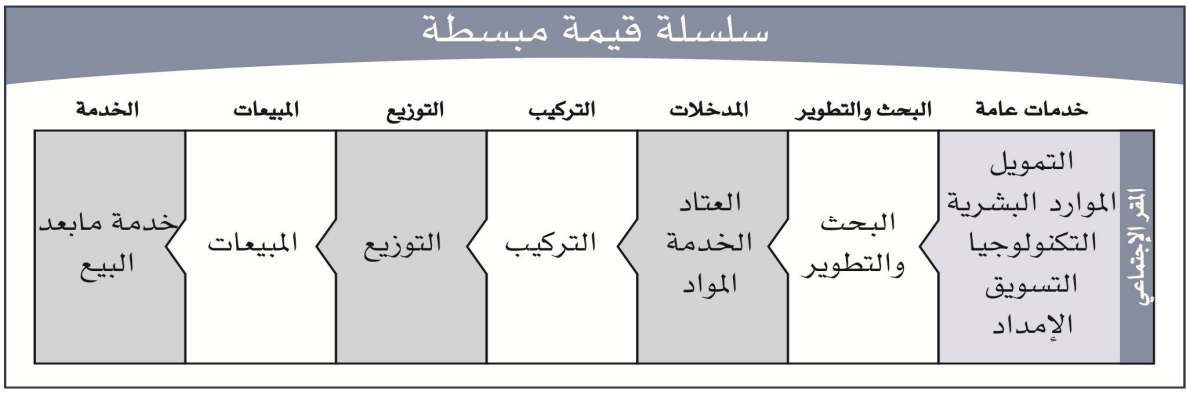

La source :Devinir un maillon des chaines de valeur mondiales,guide à l'intention des petites et moyennes entreprises,canada,2010,p03.

يلاحظ من خلال الشكل(01) ان جميع الخطوات والمراحل التي تهدف الى تقديم المنتج او الخدمة تتم داخل المؤسسة بدءا من التصميم والى غاية خدمة مابعد البيع وهذا ما يطلق عليه سلسلة القيمة.

❖ **تعريف سلسلة القيمة العالمية: "Global value chains"**

- سلاسل القيمة العالمية يقصد بها تجزؤ أنشطة وعمليات الإنتاج على المستوى الدولي بهدف الاستفادة من مزايا التخصص والوصول لموارد الإنتاج الأقل تكلفة والأكثر كفاءة. مثال مؤسسة ما مقرها الاجتماعي في كندا وتقوم بعمليات البحث والتطوير في الولايات المتحدة ويتم التصنيع في الصين باستخدام مدخلات وسيطة مصنعة في الهند ويتم بيعها في الاتحاد الأوروبي وتقدم خدمات ما بعد البيع من تايلاند، ووفقا لذلك تتخصص مؤسسات في مناطق جغرافية مختلفة في المهام والوظائف التي يمكنها من خلالها تقديم مردودية أفضل من تلك المؤسسات التي تقوم بالعملية الإنتاجية كاملة.
- تعرف سلاسل القيمة العالمية بأنها" جميع الأنشطة الإنتاجية التي تقوم بها شركات في مواقع جغرافية مختلفة في جميع انحاء العالم، لتقديم منتج أو خدمة بدء من مرحلة التصميم مرورا بمرحلة الإنتاج وصولا الى التسليم للمستهلك النهائي، وتشمل أنشطة البحث والتطوير،التصميم،الإنتاج،التسويق والتوزيع. (جديدي ، 2021، ص 10)

وتشير الادبيات الاقتصادية الى وجود علاقة غير خطية بين مراحل الإنتاج على طول سلسلة القيمة العالمية،ونسبة مساهمتها في اجمالي القيمة المضافة،وتأخذ هذه العلاقة شكل U حيث ان أنشطة المنبع كالبحث،التطوير ،التصميم الى جانب أنشطة المصب كالعلاقة التجارية والتسويق تمثل الحصة الأكبر من القيمة المضافة الاجمالية،في حين ان مراحل الإنتاج الوسيطية أي تصنيع المكونات والتجميع النهائي للمنتجات لا تساهم الا بالقليل من القيمة المضافة. (عبد اللاوي وآخرون.، 2018، الصفحات 7-41) والشكل الموالي يوضح سلسلة القيمة العالمية:

الشكل(02) سلسلة القيمة العالمية

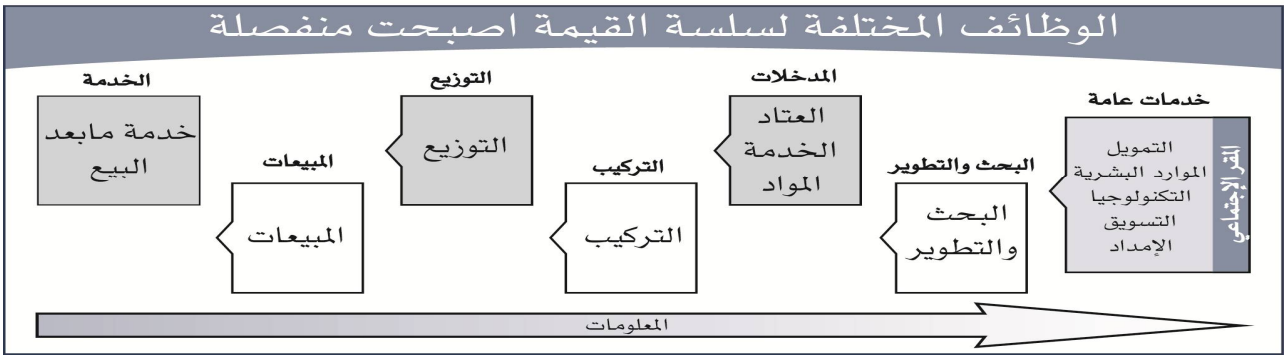

La source :Devinir un maillon des chaines de valeur mondiales,guide à l'intention des petites et moyennes entreprises,canada,2010,p4.

يتضح من خلال الشكل (02) ان الانشطة التي كانت تتم داخل المؤسسة في سلسلة القيمة المبسطة اصبحت بفضل العولمة لا تتم فقط في بلد المنشأ بل أن المؤسسة تستعين بمصادر خارجية في بعض الانشطة التي تقوم بها كالبحث والتطوير التركيب ، التوزيع، المبيعات، خدمة ما بعد البيع، أو من خلال التعاقد من الباطن مع مؤسسات اخرى في عدة دولة.

فالاتجاه السائد خلال العشرين سنة الاخيرة لتحقيق خطوات التجميع او الانتاج أصبح في البلدان التي تتميز بوجود العمالة الرخيصة كالصين والهند. فهذه التجزئة لسلسلة الانتاج هي وليدة العولمة واعادة رسم خريطة التجارة الدولية (insertion des PME africaines dans les chaines de valeur mondiales'l. ، 2016) .

فالتجارة في الانشطة اصبحت الان تشكل حصة كبيرة من التبادل التجاري بين الدول،ففي سنة 2011 كانت 60 % من الصادرات العالمية بإستثناء الوقود سلعا وسيطة، وغالبا ما تستخدم كمدخلات لإنتاج منتج آخر ،ومثال على ذلك جهاز "أبل ايفون" الذي يضم في انتاجه 34% من المنتجات اليابانية و17% من المنتجات الألمانية، 13% من المنتجات الكورية،6% من السلع في الولايات المتحدة،3% من الصين،حيث يتم بعد ذلك تصديره (اعادة تصديره)الى الولايات المتحدة الامريكية وبقية دول العالم. (http://deleguescommerciaux.gc.ca/gvc-cvm/gvc-cvm.aspx?lang=fra)

2.4 عوامل نجاح ربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة العالمية:

يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اغتنام الفرص التي تتيحها سلاسل القيمة العالمية حتى لو كانت على نطاق ضيق، وذلك لكون ان ربط المؤسسة بسلاسل القيمة العالمية له آثار إيجابية عليها بشرط أن يتم عمل تقييم لمدى استعدادها للمنافسة في الأسواق الدولية، وذلك بقياس مستوى الجاهزية وفقا لنموذج 3C ويقصد به الأحرف الأولى من:

Clarté = الوضوح Compétences = الكفاءة Compatibilité = التوافق

والشكل الموالي يوضح عوامل نجاح ربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسلاسل القيمة العالمية:

الشكل(03) عوامل نجاح ربط المؤسسات الصغيرة بسلاسل القيمة العالمية

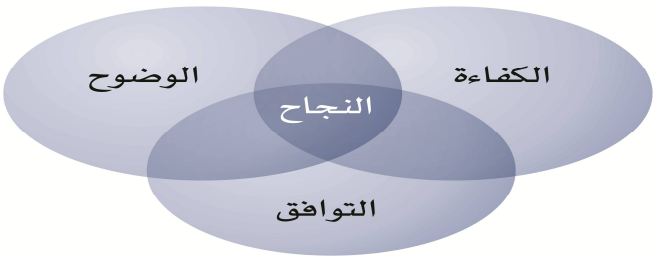

La source :Devinir un maillon des chaines de valeur mondiales,guide à l'intention des petites et moyennes entreprises,canada,2010,p6.

هذا النموذج يهدف لتقييم ما إذا كانت المؤسسة مستعدة لخوض غمار المنافسة الدولية وهو يقوم على ثلاث عناصر أساسية لنجاح الربط بسلاسل القيمة العالمية وهي: (the canadian trade commissioner service, Devenir Maillon des chaines de valeur Mondiales)

- ❖ هل الشركة لها رؤية واستراتيجية عمل قوية وواضحة؟
- ❖ هل لدى الشركة كفاءات تنافسية يمكن استغلالها؟
- ❖ هل يمكن للشركة ربط علاقات عمل فعالة مع شركاء متوافقين معها في الرؤية بما يحقق منافع لكل الأطراف؟

وبالتالي حتى تستطيع المؤسسة الاندماج بنجاح ضمن سلاسل القيمة العالمية لابد ان تقوم بتصميم رؤية استراتيجية طويلة الامد،في ظل امتلاكها لعمال ذوي كفاءة ومهارة ،مع ضرورة ان تكون للمؤسسة علاقات عمل واسعة مع شركاء متوافقين معها في الرؤية.

وتجدر الإشارة الى ان هناك العديد من العوامل التي تؤثر على نوع ودرجة الاندماج في سلاسل القيمة العالمية،من حيث المشاركة الخلفية أو الامامية على حد سواء وتشمل مايلي: (جديدي ،عبد اللاوي، 2019، الصفحات 148-167)

❖ **عوامل غير متعلقة بالسياسات: وتتمثل في:**

- حجم السوق: فكلما زاد حجم السوق المحلية انخفضت المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الخلفية، وارتفعت المشاركة الامامية.
- مستوى التنمية: فكلما ارتفع نصيب الفرد من الدخل زادت المشاركة الامامية والخلفية.
- الهيكل الصناعي للبلد: فكلما زادت حصة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ازدادت المشاركة الخلفية وانخفضت المشاركة الامامية.
- الموقع الجغرافي: فكلما زادت المسافة الى مراكز التصنيع الرئيسية انخفضت المشاركة الخلفية

❖ **عوامل متعلقة بالسياسات المتخذة: وتشمل**

- السياسات التجارية:حيث يؤدي انخفاض التعريفات الجمركية على الواردات والدخول في اتفاقيات التجارة الإقليمية الى تسهيل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.
- الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد: فتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يفتح آفاق واعدة امام الدول النامية للتكامل في شكليه الامامي والخلفي.
- السياسات الأخرى المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية مثل تسيير التجارة،حماية الملكية الفكرية،الأداء اللوجستي،البنية التحتية، جودة المؤسسات.

كما أن النفاذ لسلاسل القيمة العالمية والاستفادة من المشاركة فيها يتطلب اتباع منهج منظم يشمل: (مركز التجارة العالمية، 2013)

- دمج سلاسل القيمة العالمية في استراتيجيات التنمية الشاملة.
- تهيئة بيئة ملائمة للتجارة والاستثمار وتوفير الهياكل الأساسية الداعمة لها.
- بناء القدرات وتطوير الكفاءات في الشركات المحلية.
- وجود إطار بيئي واجتماعي متين.

فإزالة الرسوم الجمركية وتسهيل التجارة والاستثمار والخدمات يمكن ان يؤثر ايجابا على سلاسل القيمة العالمية والعكس بالعكس،لذا فوجود المواد الخام أو قاعدة صناعية قوية لم تعد ضرورية للبلدان حتى تصبح جزءا من سلاسل القيمة العالمية بل ان السياسات التجارية هي الاهم لتمكين البلدان من المشاركة في هذه السلاسل.

وبالتالي على الجزائر ان تمضي قدما نحو تحرير أسواقها وتقديم تسهيلات لتشجيع الاستثمار وتخفيض الرسوم الجمركية وتحسين البيئة القانونية حتى تتمكن من الانضمام الى سلاسل القيمة العالمية.

فالمؤسسات الكبرى في العالم كشركة "جنرال الكتريك" عندما تقرر الاستعانة بمؤسسات في بلدان اخرى لتصنيع جزء من مراحل انتاجها تأخذ في حسبانها مجموعة من العوامل كحجم وجاذبية السوق التي تنشط فيها هذه المؤسسات، كفاءة الموارد البشرية، البنية التحتية المادية، البيئة القانونية والسياسية.

3.4 اثر ربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسلاسل القيمة العالمية على قدرتها التنافسية:

ان تعزيز القدرات الإنتاجية للمؤسسات الوطنية الصغيرة والمتوسطة نتيجة ربطها بسلاسل القيمة العالمية يسمح لها بتحسين تنافسيتها وذلك من خلال: (مركز التجارة العالمية، 2013، صفحة 28)

- ❖ تعزيز الروابط بين المؤسسات المحلية والأجنبية يتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التأقلم مع تحديات توليد وتدويل المعارف اللازمة للمشاركة بنجاح في سلاسل القيمة العالمية؛
- ❖ تؤدي تكتلات المشاريع إلى تعزيز الإنتاجية والأداء الشاملين؛
- ❖ يتطلب بناء القدرات المحلية دعم العلم والتكنولوجيا ووضع إطار فعال لحقوق الملكية الفكرية؛
- ❖ تيسر خدمات تطوير ودعم الأعمال وبناء قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يسمح لها بالامتثال للمعايير التقنية وفهم قواعد التجارة والاستثمار فهما أفضل؛
- ❖ وضع سياسات تطوير وتنظيم المشاريع بما فيها التدريب على الإدارة؛
- ❖ يساعد وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل على توجيه جهود التنمية في أولى مراحل سلاسل القيمة حيث تستفيد الشركات المحلية استفادة مباشرة

علاوة على ذلك فان استراتيجية فعالة لتنمية المهارات هي مفتاح المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تلبية طلبات زبائنها بخصوص الامتثال لمعايير معينة فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

وبالتالي فالجزائر امام تحدي كبير هو ترقية مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة خاصة تلك التي تنشط في قطاع الصناعة والطاقات المتجددة حتى تستطيع ان تحجز لها مكانة في سلاسل القيمة العالمية.

خلاصة:

تضطلع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول خاصة الدول النامية ، ولن تتضح معالم هذا الدور وتبرز حيثياته الا بإدماج استراتيجية تنمية هذه المؤسسات ضمن الاستراتيجية التنموية الشاملة .

وحتى نستطيع ابراز هذا الدور الذي يمكن ان تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لابد من الارتقاء بمستوى أدائها واستغلال الفرص المتاحة في السوق الوطنية والدولية وحتى الإقليمية خاصة

فيما بين دول شمال افريقيا وتشكيل سلسلة قيمة تضم مؤسسات صغيرة ومتوسطة من الجزائر ،تونس ،المغرب،مصر في اطار مشاريع مشتركة مع مؤسسات رائدة عالميا.

وقد أشار التقرير الصادر عن الأمم المتحدةسنة2016 (جديدي س.، 2021، صفحة 105): بعنوان"**تشجيع سلاسل القيمة الإقليمية في شمال افريقيا**" ان اندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية يتم عن طريق تصدير السلع الأساسية بنسبة97 % والباقي يشمل كل من المواد الخام،منتجات المناجم،المواد الكيماوية،الجلود،المنتجات الغذائية ومشتقات تكرير البترول.

وقد فسرت "د.سميحة جديدي" في كتابها المعنون ب"سلاسل القيمة العالمية:النموذج الجديد للتنمية الصناعية في الجزائر سبب ضعف اندماج الاقتصاد الجزائري في سلاسل القيمة العالمية بما يلي:

- ❖ صغر حجم شركات القطاع الخاص(98% منها شركات صغيرة جدا)
- ❖ قلة عدد الشركات التي تشغل أكثر من 10عمال في القطاع الصناعي الخاص(تبلغ أقل من 2000شركة)
- ❖ عدم فعالية القطاع العمومي الذي يشمل أكبر الشركات
- ❖ ضعف في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنتجة.
- ❖ وجود بنيات أساسية لوجستية وصناعية محدودة(تشبع الموانئ والمطارات،صغر حجم مراكز التخصص اللوجستية).

5. خاتمة:

نظرا لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوها التنموي في تفعيل استراتيجيات النمو المقترنة برفع معدلات الاداء الاقتصادي وزيادة فرص العمل ومواجهة الفقر وتحقيق التوازن الجهوي،فقد تركزت الجهود الحكومية في السنوات القليلة الماضية في البحث عن افضل البرامج والآليات التي من شانها دعم وترقية هذا القطاع وزيادة قدرته التنافسية.

ويعد الاندماج ضمن سلاسل القيمة العالمية آحد الاستراتيجيات المطروحة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم قدراتها الانتاجية والتنافسية بما يساعدها على ترقية وتحسين جودة منتجاتها وتنويعها وتوسيعها لتلبية احتياجات السوق المحلية والدولية.

1.5. النتائج: توصلنا من خلال هذا البحث الى النتائج التالية:

- ✓ يعد الاندماج ضمن سلاسل القيمة العالمية مدخل حديث لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال التخصص في مرحلة انتاجية ضمن سلسلة انتاج منتشرة بين مؤسسات متعددة في عدة مناطق من العالم وهذا من شأنه يمنح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة فرصة تحسين جودة منتجاتها والرفع من طاقتها الإنتاجية والتصديرية والاستعداد للدخول الى الاسواق الدولية وهو مايثبت صحة الفرضية الأولى
- ✓ ان الهيئات والبرامج الحكومية ساهمت في زيادة تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل ملحوظ لكن تمركزها كان في القطاعات غير المنتجة وتلك التي لا تشغل عدد كبير من العمال وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- ✓ ان ربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسلاسل القيمة العالمية يحقق لها مكاسب عديدة تتباين حسب تموضعها في سلسة الانتاج فاذا كانت هذه المؤسسات تكتفي بانتاج الاجزاء الوسيطية أو بالتجميع فقط تكون مكاسبها محدودة أما اذا كانت تستثمر في البحث والابتكار،التسويق فانها تحقق مكاسب وقيمة مضافة عالية وهوما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

2.5. الاقتراحات: بناءا على النتائج المتوصل اليها نقترح مايلي:

- ✓ تشجيع انشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة صناعية .
- ✓ بناء منظومة قانونية حديثة لتشجيع استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال الصناعة.
- ✓ بناء سلسلة قيمة بين دول المغرب العربي في قطاع الصناعات البتروكيماوية لتحقيق التنمية الصناعية وتعزيز الصادرات .
- ✓ اعادة توجيه الاقتصاد الوطني نحو انشاء نسيج مكثف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في قطاعي الصناعة والزراعة باعتبارهما الكفيلان باستيعاب الاعداد الهائلة المتوافدة الى سوق العمل وربطها بسلاسل القيمة العالمية.

6. قائمة المراجع:

1..l'insertion des PME africaines dans les chaines de valeur mondiales .

تم الاسترداد من www.terangaweb.com(12 03، 2016).

2.abdul-nour, g. (2010). cartographie de la chaine de valeur :la pme algérienne et le défi de l'internationalisation . paris: l'harmattan.

étrangères 3.intention des petites et moyennes entreprises, affaires 'l à Devenir un maillon des chaines de valeur mondiales, guide .Canada .(2010) . et commerce internationale

4.madaoui, M. b. (2011). les PME algeriennes à l'épreuve de la mise à niveau ,des entreprises,entrepreneurs maghrébins :terrains en développement . paris: IRMC.

5.service, t. c. (2010). http://deleguescommerciaux.gc.ca/gvc-cvm/gvc-cvm.aspx?lang=fra. Retrieved 03 02, 2022, from www.deleguescommerciaux.gc.ca.

6. the canadian trade commissioner service. (Devenir Maillon des chaines de valeur Mondiales). canada: the canadian trade commissioner service.

7. WWW.Fgar.dz .(2016) تم الاسترداد من صندوق ضمان القروض

8. الجريدة الرسمية. (2000). المرسوم التنفيذي رقم 190-2000 . الجزائر.

9. الطيب داودي. (2011). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات-حالة الجزائر-. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، صفحة 85.

10.المادتين 20،21 . (بلا تاريخ). القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 .

11.جاري فاتح. (جانفي، 2013). سياسات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. دراسات اقتصادية .

12.روضة جديدي. (2007). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، دراسة حالة ولاية الوادي، رسالة ماجستير. الجزائر.

13.سميحة جديدي. (2021). سلاسل القيمة العالمية:النموذج الجديد للتنمية الصناعية في الجزائر. الوادى/الجزائر: سامي للطباعة والنشر .

14.سميحة جديدي،عقبة عبد اللاوي. (جوان، 2019). أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على تطوير صناعة السيارات بالبلدان النامية-تحليل بيانات البانل لسبعة بلدان للفترة(1995-2017). مجلة البشائر الاقتصادية ، الصفحات 148-167.

15.عقبة عبد اللاوي،سميحة جديدي. (ديسمبر، 2018). اثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية الاقتصادية في الدول العربية-دراسة عينة من الدول العربيةخلال الفترة 1995-2015. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، الصفحات 7-41.

16.محمد براق،بن زاوي. (2007). استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. الهياكل المرافقة والمساعدة في سوق رأس المال المخاطر بالجزائر (الصفحات 9-10). ورقلة: جامعة ورقلة.

17. محمد نعمان بتييش. (مارس، 2003). الاستثمار بوابة الازدهار . مجلة فضاءات ، الصفحات 10-25.

18.مركز التجارة العالمية. (2013). تقرير الاستثمار العالمي ، .

19.مركز التجارة العالمية. (2013). تقرير الاستثمار العالمي. جنيف: الامم المتحدة.